

## خصخصة البنوك واقعا أثبتته تجربة الخصخصة

### في دول مجلس التعاون الخليجي

الأستاذة : محاجبية نصيرة

جامعة سعد دحلب البليدة

hanenmhadjbia@yahoo.fr

#### ملخص:

شهدت اقتصاديات دول العالم من خلال وجود اقتصاد مفتوح (عولمة اقتصادية، وإقامة تكتلات اقتصادية بما يخدم مصالحها) الأمر الذي جعلها تبحث عن نظام بنكي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية و مالية تترجم إستراتيجيتها في السوق، إذ عرفت فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي اتجاهها في تصاعد حدة المنافسة التي تواجهها البنوك في أعمالها، خاصة بعد ظهور تقنيات بنكية حديثة و دخول مؤسسات مالية غير بنكية في مجال منافسة القطاع البنكي، و التوجه إلى تقليل دور القطاع العام و الحد منه في معظم الدول المتطورة منها، الانتقالية و السائرة في طريق النمو ومن ثم ظهرت بوادر التشجيع و تنمية القطاع الخاص في المجال البنكي.

الكلمات المفتاحية : الخصخصة، العولمة، النظام البنكي و القطاع الخاص.

#### Résumé :

L'économie des pays du monde à partir de l'existence d'une économie ouverte à la mondialisation économique et la création des blocs économiques qui servent leurs intérêts ce qui l'a menée à chercher un système bancaire pour l'aider instaurer une politique économique et monétaire qui traduit sa stratégie de marché, vu ce qu'elle a connu dans la période des années quatre-vingt et nonante du siècle passé, un comment traduisant une escalade de la concurrence que rencontre les banques dans leurs fonctions, notamment après l'apparition de nouvelles techniques bancaires et la pénétration d'entreprise financière non bancaire dans le domaine de compétitivité du secteur bancaire, et l'orientation vers la diminution du rôle du secteur public dans la plupart des pays développés et CEUX EN VOIE de développement on elle est appliquée, c'est par la suite que les mesures d'encouragement et du développement du secteur privé dans le domaine est apparu.

Les mots clés : la privatisation, la mondialisation, le système bancaire et le secteur privé.

#### مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من الألفية السابقة حركة ناشطة عالميا للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إطلاق قوى السوق لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات. في خضم حركة التحول هذه ظهرت إلى الوجود الخصخصة لتدعو الدولة إلى التخلي عن الأداة الرئيسية التي استخدمتها في التدخل في النشاط الاقتصادي- ونعني بهذا القطاع العام- ليأخذ القطاع الخاص مكانه.

وتأتي أهمية خصخصة البنوك العامة في ضوء كل الرهانات و التحديات التي فرضتها التطورات المتلاحمة خاصة على الجهاز البنكي: المنظمة العالمية للتجارة، تحرير الخدمة المالية، معايير كفاية رأس المال، التعامل في المشتقات، حمى الاندماج التي تسود العالم، الدروس المستفادة من الأزمات المالية العالمية الأخيرة، تقديم خدمات البنوك الشاملة.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في مجال الخصخصة بصفة عامة و في خصخصة البنوك بصفة خاصة، إذ تبنت برنامج الخصخصة في وقت مبكر نتج عنه نجاحها في جميع الميادين، و اكتسابها نظاما بنكيا قويا كفاء ساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية.

#### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية ودور النظام البنكي في نجاح أي نظام اقتصادي إذ فاعليته ونبجاعته وقدرته على تمويل التنمية الاقتصادية وتجميع فائض مختلف القطاعات يعد أمرا حاسما في العملية الاقتصادية، وما لم تكن هذه البنوك ذات مركز مالي قوي فقد تؤدي إلى تدهور الاقتصاد، لذا تبحث الدول عن وسيلة من أجل الحفاظ على نظام بنكي قوي وسليم.

كما تكمن أهمية الدراسة في كون أن الخصخصة من بين الحلول المطروحة للخروج من الواقع المتدهور، الذي لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية في ظل التغيرات والمستجدات العالمية التي أصبحت تفرض على البنوك بذل المزيد من الجهود لزيادة كفاءتها وتحسين قدرتها على المنافسة والمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث نطرح الإشكال التالي:

هل يمكن اعتبار خصخصة البنوك العمومية هي الحل المناسب الذي تم اختياره وفق متطلبات النظام البنكي؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال محورين أساسيين:

1- نتناول خصخصة البنوك العمومية من الجانب النظري من خلال تعريف الخصخصة، أهدافها، دوافعها وأساليبها.

2- دراسة مدى نجاح البنوك الخاصة في تفعيل التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.

### 1/- ماهية خصخصة البنوك:

يعد الاتجاه نحو خصخصة البنوك العامة أحد أهم الانعكاسات و التغيرات التي أفرزتها العولمة على الجهاز المصرفي، باعتبار هذا الأخير يحتل موقعا متميزا و حيويا، شديد التأثير و التأثير بالبيئة المحيطة به على المستويين المحلي و العالمي.

### 1-1 خصخصة البنوك: النشأة و المفهوم:

على الرغم من أن مصطلح الخصخصة « Privatisation » ظهر لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات وبالتحديد في عام 1983م، لكن كتب التاريخ تبين أن الخصخصة قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة و اسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية و المستعمرات مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب، أما عام 1969م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل الملكية العامة، مبتدئة بصناعة النقل و الطاقة و الاتصالات و الفولاذ و بناء السفن.<sup>(1)</sup>

ولمصطلح الخصخصة مترادفات كثيرة تعبر عن نفس المفهوم، مثل التخاصية، و التخصيصية و التخصيص، و الخوصصة، لكن الآداب الاقتصادية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية.<sup>(2)</sup>

يعرف البعض الخصخصة بأنها، "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجارا أو مشاركة أو بيعا أو شراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة".<sup>(3)</sup>

كما تعرف بأنها "نقل للملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص"<sup>(4)</sup>  
كما تعرف الخصخصة حسب ما تم اعتماده في أكثر بلدان العالم التي أخذت بتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية مثل المملكة المتحدة و تشيلي و أمريكا و عدد من بلدان أوروبا و مصر و عمان و الأردن:  
"بأن الخصخصة تعتبر سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص و تفتيتها، و تشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد".<sup>(5)</sup>

من خلال جملة التعاريف المقدمة نصل إلى أن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية أو في تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في الدولة.

## 1-2-2- دوافع و أهداف خصخصة البنوك:

### 1-2-1- دوافع خصخصة البنوك:

ترجع عملية خصخصة البنوك لكثير من الدوافع و الأسباب يمكن رصد أهمها فيما يلي:<sup>(6)</sup>  
1- زوال دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل العولمة حيث أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كاجبا للنشاط المالي بصفة عامة و النظام البنكي بصفة خاصة.

2- مواجهة التحديات و المتغيرات التي تواجه العمل البنكي في ظل العولمة و التي من أبرزها:

- تغير طبيعة النشاط البنكي بعد تراجع أهمية الخدمة البنكية التقليدية.
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل البنكي كمنافس في البنوك.
- تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك ألى أدوات الاستثمار في سوق المال بشكل مباشر.
- التوسع في الخدمات الالكترونية البنكية.

3- تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية مثل: الوصول إلى تطبيق البنوك الشاملة و تعميق المشاركة في الثورة البنكية العالمية، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة و الارتقاء بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية و تحسين الخدمات البنكية، و توسيع النطاق الجغرافي للخدمات والأنشطة مع تطويرها و تحديثها بصفة مستمرة ومن ثم إيجاد فرص أفضل للاستثمار و تقليل معدلات المخاطرة و تنمية سوق رأس المال.

4- تعد خصخصة البنوك من بين أهم التشريعات الجديدة المطبقة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل مواكبة الانطلاقة الاقتصادية الجديدة نحو المزيد من التكيف مع العولمة و في خضم إطار السوق، وتطبيقا للسياسات التي تضمن سلامة المعاملات البنكية و المالية، وتجذب العديد من التغيرات و الوفورات و الأزمات و التجاوزات التي كشفت عنها الاختيارات التي حدثت في جنوب شرق آسيا، وبالتالي الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد دون مخاطر و مشاكل تعوق تقدم الاقتصاد الوطني.

5- تعد خصخصة البنوك من بين أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الجهاز البنكي، وزيادة الكفاءة البنكية و القدرة التنافسية للقطاع البنكي.

### 1-2-2- أهداف خصخصة البنوك:

يوجد الكثير من الدراسات التي تثبت أن خصخصة البنوك لم تأتي فقط نتيجة لأسباب أتى بها العصر، بل كذلك جاءت من أجل العمل على تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي: (7)

1. زيادة المنافسة في السوق البنكية و تحسين الأداء الاقتصادي: من بين أهم العوامل التي تعمل على خفض هامش الوساطة المالية زيادة المنافسة بين البنوك التي تعمل على توجيه الائتمان البنكي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية وربحية، وهذا من شأنه أن يساهم في إعادة تخصيص الائتمان البنكي بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة.

2. تنشيط سوق الأدوات المالية و توسيع قاعدة الملكية: تعمل خصخصة البنوك العامة من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية وبالتالي زيادة سعة السوق وتطويرها، خاصة بعدما أصبحت أسهم البنوك تتمتع بثقة كبيرة في التداول، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن

طرح أسهم بالاكنتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لإفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم و يساهم في تسهيل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة.

3. تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمة البنكية، إن خصخصة البنوك تتيح حرية أكثر في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية، و أيضا المساهمة في دعم أسواق المال و النقد، كما نعلم أن البنوك تخضع باستمرار لعوامل المنافسة و التطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، مما يجعلها بحاجة دائمة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بمنأى عن التدخل الحكومي، لاسيما و أن البنوك المشتركة و بنوك الاستثمار و الأعمال و فروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة.

4. ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية: قد يعمل تخفيض سيطرة الدولة على البنوك إلى دفع الحكومة نحو ترشيد إنفاقها العام، كذلك خصخصة البنك تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة و بكفاءة أكبر في ظل وجود أوراق مالية متطورة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان.

و حتى يصل برنامج الخصخصة إلى تحقيق أهدافه لابد وأن يسير تدريجيا وبعده إعداد رؤية موحدة للجهاز البنكي، وهذه المسألة تحتاج إلى دراسات تحليلية هيكل الجهاز البنكي والوضع المالي تحت شروط وضوابط ودراسات تحكم نمط الملكية المتوقع، وإعداد سيناريو لتوقع تأثير عملية الخصخصة على السوق و السهم بالبورصة، كما لا ننسى تأثير مختلف التطورات الإقليمية و العالمية و القدرة التنافسية للبنوك في المستقبل.

ومهما يكن من أمر فالمنتظر من عملية الخصخصة في القطاع البنكي هو تحقيق الهدف المنشود منها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين و تطوير الخدمة البنكية وزيادة الإنتاجية و سلامة المعاملات وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.

نستحضر هنا مقولة الدكتور عبد الحميد عبد المطلب عندما قال: "إن النشاط المصرفي هو أحد الأنشطة التي يمكن أن يتنافس فيها العام و الخاص و في ذلك فليتنافس المتنافسون و هو ما يؤكد مرة

أخرى أن خصخصة البنوك إذا عمقت المنافسة فهي أضفت نجاح لبرنامج الخصخصة في مجال البنوك.....»(8).

### 1-3-3- طرق و إجراءات خصخصة البنوك:

#### 1-3-3-1 طرق خصخصة البنوك:

على الرغم من اختلاف طرق الخصخصة من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي و اجتماعي إلى نظام سياسي و اجتماعي آخر، ومن وقت إلى آخر، فإنه يتطلب في كل الظروف الفهم العميق و الدراسة الجيدة، والمعرفة بكافة أبعاد كل طريقة و بمختلف جوانبها، وفيما يلي نعرض أهم الطرق المستخدمة عالميا.<sup>(9)</sup>

#### أولاً- طرح أسهم البنك بالبورصة:

تعد هذه الطريقة أحد أهم طرق الخصخصة التي تقوم بها الدول في سبيل خصخصة وحداتها الحكومية و العامة، إذ يتم طرح أسهمها للبيع في البورصة، وبناء على هذا البيع تتم الخصخصة، وتتميز هذه الطريقة ب:

- جماهيرية عملية الخصخصة.
- زيادة اهتمام من جانب المجتمع بالبرنامج.
- تحقيق فاعلية أداء البرنامج و نجاح العملية.
- و إذا كانت الدولة تمتلك بورصة نشطة للتعامل على الأوراق المالية تتم فيها كافة المعاملات فإنه يتم ما يلي:

1. تحديد سعر عام لطرح الأسهم: يتميز هذا السعر بجاذبية للجماهير وبالعدالة الكاملة كما يكون محددًا وفقًا للمبادئ العامة للتسعير.

2. يقوم الأفراد بالاكتمال العام للسهم سواء بعدد معين من الأسهم أو بشراء حصة معينة لكل مساهم، أو ترك الأمور حاکمة و متحکمة في عملية الطرح العام.

3. يتم إعادة تقييم سعر السهم بالبورصة، خاصة إذا ما كان الطرح يتم على شرائح و ليس على شريحة واحدة، ويتم تسعير كل شريحة وفقا لمقدار ما تساهم به حركة العمليات و المعاملات في البورصة.
4. الوصول إلى السعر المناسب التي تتم به العمليات في البورصة "وفقا لعلاقة العرض و الطلب".
5. إعادة تدوير و تنمية المشروع بشكل كلي للتأكد من سلامة قوته المالية و تحقيق أهدافه العليا.

#### ثانيا- بيع لمستثمر رئيسي:

في ظل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته لا بد أن يكون المستثمر الرئيسي على درجة عالية من التكنولوجيا و الإمكانيات الواسعة، لتطبيق هذا الأسلوب تتجلى ضرورة تمتع البنك المركزي بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي و المالي، وحماية أموال المودعين، وضبط المعروض النقدي والسيولة، والقيام بالرقابة الفعالة على البنوك.

مما تجدر الإشارة إليه في هذه الطريقة هو جنسية المستثمر الرئيسي، إذ يفضل البعض البيع لمستثمرين محليين فقط خوفا من سيطرة الأجانب الذين سوف يقومون بعد الخصخصة بتحويل الأرباح إلى بلدانهم الأصلية. ليفضل البعض الآخر البيع لمستثمر أجنبي استراتيجي بحثا عن الأداء المتميز والتكنولوجيا البنكية الفعالة، و التطوير الفني، مع الاتفاق على البرامج التدريبية من أجل رفع مهارات وكفاءات العاملين، مما ينتج عنه رفع القيمة السوقية لسهم البنك.

و يكون البيع لمستثمر رئيسي إما بناء على المنافسة "اختيار المستثمر الأفضل"، أو عن طريق عروض شراء، أو من خلال بيع أصول و بضائع يمتلكها البنك لمستثمر رئيسي "مثلا بيع شركات مشتركة أنشأها البنك".

#### ثالثا- إيجار طويل الأجل:

من خلال هذه الطريقة تظل ملكية البنك تابعة للدولة ليتولى المؤجر عملية إدارة الأصول المؤجرة له لمدة طويلة الأجل، ووفقا لشروط و ضوابط و بنود يتم مراعاتها في هذا الشأن.

#### رابعا- المشاركة بين القطاع العام و الخاص:

هي مشاركة قائمة بين القطاع الحكومي و القطاع الفردي الخاص، يراد منها تحريك و تفعيل متطلبات المشروع، وزيادة فعاليته، ورفع كفاءته، وتقليل ذلك العبء الروتيني الذي يحكم عمل القطاع العام الحكومي، تكون هذه المشاركة محكمة بطريقة قياسية تناسبية، تختلف باختلاف الظروف التي يمر بها البنك المطروح للخصخصة، وتعتمد على إجراء تغيير جذري في هيكل إدارة البنك بإدخال القطاع الخاص إلى مجلس إدارته، و بالتالي إحداث نوع من التوازنات الحركية الفاعلة التي تضيف نوعا من الحركية و الحيوية إلى هذا البنك.

وقد تكون هذه المشاركة إما مشاركة متزايدة للقطاع الخاص و الأفراد أو مشاركة ثابتة لهم.

#### خامسا- بيع مهجن و مشترك:

وهي عملية امتزاج بين القطاع الخاص الوطني و القطاع الخاص الأجنبي، إذ يعمل كل منها لتحديد صلاحية البنك المعروض للخصخصة، و إدخال كافة التطورات عليه، وتحسين سمعته التشغيلية والتنفيذية، و الارتقاء بالعمليات التنفيذية التي تتم فيه.

وتقوم عملية البيع المهجن و المشترك على قيام كل من بنوك القطاع العام و المشتركة بالدخول معا في شراء أحد البنوك العامة، والتي يتم عرضها وفقا لشروط محددة، و بالتالي تتوزع الملكية وفق مساهمات كل من البنوك العامة، و البنوك الخاصة، وتتحدد بناء على ذلك الشروط الخاصة بالتعامل الارتباطي مع البنك المزمع خصخصته.

#### 1-3-2- إجراءات خصخصة البنوك:

تتلخص إجراءات خصخصة البنوك العامة في: (10)

✓ تهيئة الرأي العام و مناقشة الجوانب المختلفة لعملية خصخصة البنوك، إذ يجب القيام بهذه الحملة قبل البدء في تنفيذ الخصخصة، من أجل إدراك ووعي مفاهيمها و أثارها المتوقعة.

✓ إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة البنوك، كإصدار قوانين و تشريعات منظمة لعمليات الخصخصة تتجلى من خلالها كيفية التنازل عن البنوك العامة، و نسبة الأصول المتنازل عنها.

✓ التقسيم الدقيق و الموضوعي لأصول و خصوم البنك بما يتضمنه ذلك من ضرورة الإفصاح و الشفافية.

✓ إعادة هيكله البنوك محل الخصخصة، و معالجة مشاكل القروض المتعثرة، و بحث إمكانية دمج بعض الوحدات البنكية في إطار تهيئتها للخصخصة، فضلا عن زيادة قدرتها على المنافسة من أجل دخول الأسواق العالمية.

✓ ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخصخصة.

✓ اختيار الأسلوب الذي يتماشى مع أهداف الدولة من خصخصة بنوكها.

✓ تدعيم كفاءة الرقابة البنكية و المالية من خلال:

1. تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك.

2. إصدار قانون المنافسة و منع الاحتكار.

3. وضع ضوابط ملكية البنوك.

4. دعم استقلال البنك المركزي و تدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباته بعيدا عن الضغوط السياسية.

2/- - تقييم أداء البنوك الخاصة في السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي:

2-1 - واقع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد احتلت البنوك الخليجية الصدارة سنة 2010 ضمن قائمة أول مائة بنك عربي، حيث بلغ عدد البنوك الخليجية 55 بنكا منها 12 بنك سعودي و 15 إماراتي و 9 بنوك قطرية و 8 بنوك لكل من البحرين و الكويت و 3 بنوك عمانية. و هو ما يبين بأن القطاع البنكي في الدول الخليجية قد عرف تطورات هامة في السنوات الأخيرة، ساعد في ذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية و تزايد الإيرادات النفطية في طفرة السيولة النقدية لدى البنوك العاملة في الدول الخليجية المصدر الرئيسة للنفط.<sup>(11)</sup>

2-1-1 تحليل طبيعة ملكية رساميل البنوك الخليجية من حيث توزيعها بين القطاع الخاص

والحكومة و استثمارات أجنبية:

تعود ملكية البنوك في كل دول مجلس التعاون الخليجي إلى القطاع الخاص المحلي في كل دولة و لا توجد ملكية كبيرة للحكومة في القطاع البنكي في دول المجلس باستثناء السعودية و الإمارات، كذلك لا توجد مشاركة ملحوظة من المستثمرين الأجانب من خارج دول المجلس في الكويت، قطر والإمارات. تعتبر الكويت من أكثر الدول الخليجية تحفظا تجاه المستثمرين الأجانب في القطاع البنكي إذ لا توجد ملكية للأجانب من داخل و خارج دول المجلس في البنوك الكويتية. كما أنه باستثناء دولة الإمارات العربية لا يوجد دور ملموس في رسا ميل البنوك للعوائل الحاكمة في هذه الدول. إذا، خلاصة القول أن القطاع البنكي في دول مجلس التعاون تعود ملكيته لحد كبير للقطاع الخاص المحلي.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول (01) : توزيع ملكية رؤوس أموال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي (2008)**

عدد البنوك	نسبة الملكية (%)	الدول
		<b>البحرين :</b>
9	100 to 33	- قطاع خاص محلي
9	65 to 5	- تملك أجنبي خليجي
1	66	- تملك أجنبي غير خليجي
2	49 to 4	- حكومة
-	-	-عوائل ملكية
		<b>الكويت :</b>
9	100 to 51	- قطاع خاص محلي
-	-	- تملك أجنبي خليجي
-	-	- تملك أجنبي غير خليجي
4	49 to 2	- حكومة
-	-	-عوائل ملكية
		<b>عمان :</b>
7	90 to 16	- قطاع خاص محلي
3	35 to 15	- تملك أجنبي خليجي
3	49 to 10	- تملك أجنبي غير خليجي

5	27 to 7	- حكومة
1	10	-عوائل ملكية
		<b>قطر:</b>
9	100 to 50	- قطاع خاص محلي
3	40 to 10	- تملك أجنبي خليجي
-	-	- تملك أجنبي غير خليجي
2	50 to 18	- حكومة
-	-	-عوائل ملكية
		<b>السعودية:</b>
11	100 to 20	- قطاع خاص محلي
-	-	- تملك أجنبي خليجي
7	40 to 3	- تملك أجنبي غير خليجي
9	70 to 6	- حكومة
-	-	-عوائل ملكية
		<b>الإمارات:</b>
19	100 to 20	- قطاع خاص محلي
3	20 to 11	- تملك أجنبي خليجي
-	-	- تملك أجنبي غير خليجي
16	77 to 3	- حكومة
6	70 to 12	-عوائل ملكية

Source: Bank scope, and authors' estimate

## 2-1-2- تحليل أداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي:

سجل القطاع البنكي في دول مجلس التعاون أداء جيدا خلال السنوات الماضية. حيث يعزز مستوى مناعته و سلامته من خلال تبني الأسس و المعايير الدولية. (12)

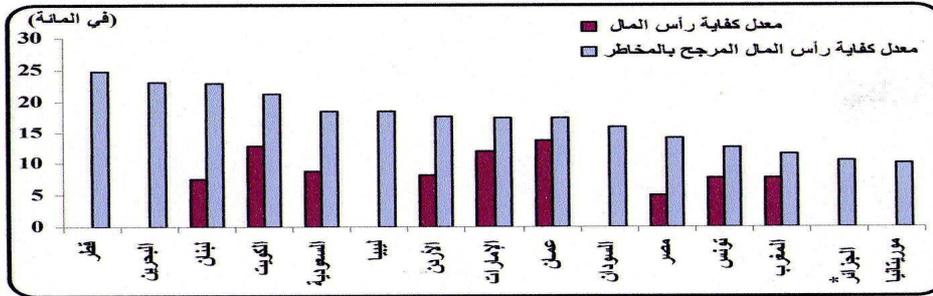
### أولا- كفاية رأس المال:

فيما يتعلق بأداء البنوك التجارية يلاحظ في جانب مؤشر كفاية رأس المال المحتسب بنسبة رأس المال إلى إجمالي أصول القطاع البنكي، و الذي ينبىء بقدرة البنوك على مواجهة الخسائر الممكنة والناجمة عن بعض الصدمات، أن دول مجلس التعاون تحتل الصدارة بين الدول العربية و النامية و مقارنة ببعض الدول

الصناعية، ففي كل من عمان و الإمارات و الكويت تمثل نسبة كفاية رأس المال حوالي 12% عام 2005 و هي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في ألمانيا و التي تقدر بحوالي 4.7% و في سويسرا 4.9% و في فرنسا 5.8%، مما يبرز الوضع المالي القوي للقطاع البنكي في دول مجلس التعاون الخليجي.

و تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تباين نسبة المخاطر في موجودات البنوك، تعتمد السلطات النقدية على معدل كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطر كمؤشر للرقابة على التراكبات الائتمانية للبنوك التجارية. فتحضي على سبيل المثال درجة سيولة الائتمان بمستوى أدنى من درجة السيولة على أذونات الخزانة أو النقد، و يلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع نسبيا في دول مجلس التعاون الخليجي و في لبنان وليبيا والأردن، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (2)  
مؤشرات عن كفاية رأس المال للمصارف العاملة في الدول العربية  
عام 2005

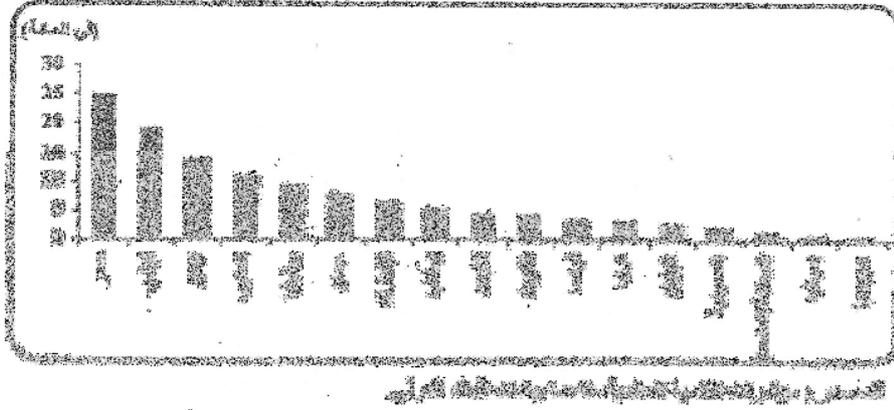


المصدر : مصادر وطنية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.  
\* البيانات لعام 2004.

#### ثانيا- القروض المتعثرة:

يتأثر مؤشر القروض المتعثرة بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض، و يلاحظ انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان بصورة واضحة في دول مجلس التعاون، إذ وصلت إلى مستويات تقارب 2% خلال عام 2006، بذلك تتقارب نسب القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون مع عدد من الدول المتقدمة مثل فرنسا و اليابان و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3)  
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية  
عام 2016



من خلال تحليل مؤشر كفاية رأس المال و القروض المتعثرة تتجلى مدى سلامة القطاع البنكي في دول مجلس التعاون و ذلك لانتهاجها منذ زمن بعيد أنظمة اقتصادية متحررة، مما مكن القطاع البنكي من الاستفادة من الزيادات في الدخل الناجم عن الإيرادات النفطية بالتوسع في الوساطة المالية و استخدام التقنيات المتطورة و اجتذاب الكوادر و الخبرات الفنية إلى هذا القطاع.

فضلا على أنّ غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد لجأت إلى تحرير أسعار الفائدة في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة.

## 2-2- ربحية بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2006 إلى غاية جوان 2011:

يشكل إجمالي موجودات بنوك دول مجلس التعاون الخليجي نحو 56% من إجمالي موجودات البنوك العربية، و جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى للعام الخامس على التوالي بإجمالي موجودات بلغت نحو 464 مليار دولار في نهاية شهر ماي سنة 2011 و السعودية بالمرتبة الثانية بموجودات بلغت نحو 402 مليار دولار في نهاية جانفي من سنة 2011.

شكلت قروض دول مجلس التعاون نحو 67% - وودائع نحو 57.8% و - حقوق المساهمين 74% سنة 2010. (13)

## 2-2-1- أرباح البنوك الخليجية :

على الرغم من تراجع مستوى أرباح قطاع البنوك الخليجية بعد عام 2007 ، إلا أن القطاع لا يزال يعتبر أحد أهم القطاعات من حيث قوة أداءه ومركزه المالي وهو من أكثر القطاعات جاذبية للمستثمرين. بعد انخفاض صافي الأرباح المجمعة للبنوك الخليجية بنسبة 16% و 6% خلال عامي 2008 و 2009، تمكن القطاع من العودة إلى المستويات المعهودة من الربحية خلال عام 2010 حيث ارتفعت صافي الأرباح المجمعة للقطاع بنسبة 13% لتصل إلى 18.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 16 مليار دولار أمريكي لعام 2009. جاءت هذه النتائج الإيجابية على الرغم من المخصصات التي استمر القطاع في حجزها خلال عام 2010 والتي بلغت 9.3 مليار دولار أمريكي. وبالرغم من بقاء المخصصات عالية عند مستوى 4 مليارات دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2011، ارتفعت أرباح البنوك الخليجية المجمعة بنسبة 20% لتصل إلى 11.3 مليار دولار أمريكي وذلك مقارنة مع أرباح الفترة نفسها من عام 2010، حيث كانت مؤشرات النمو واضحة في صافي أرباح التشغيل قبل احتساب المخصصات إذ ارتفعت بنسبة 12% لتصل إلى 15.4 مليار دولار أمريكي مدفوعة بنمو أصول القطاع وتحسن البيئة التشغيلية.

#### جدول رقم (4)

بيان الدخل المجموع للبنوك الخليجية منذ عام 2006 وحتى النصف الأول من عام 2011 (مليون دولار أمريكي)							
النصف الأول عام 2011	النصف الأول عام 2010	2010	2009	2008	2007	2006	(مليون دولار أمريكي)
15,727	14,711	29,817	28,427	25,666	20,082	16,549	صافي إيرادات الفوائد
22,614	21,243	41,549	40,612	37,676	33,022	28,049	صافي إيرادات التشغيل
15,436	13,775	27,814	27,836	24,948	23,112	20,491	ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
(4,064)	(4,643)	(9,314)	(11,252)	(7,532)	(2,506)	(1,7)	مخصصات خسائر

						35)	الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
11,299	9,430	18,294	16,130	17,164	20,398	18,586	صافي الربح
13.9%	13.0%	12.8%	12.5%	15.3%	22.3%	26.9%	العائد على معدل حقوق المساهمين
1.9%	1.8%	1.7%	1.6%	1.9%	2.9%	3.7%	العائد على معدل إجمالي الموجودات
المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك الخليجية							

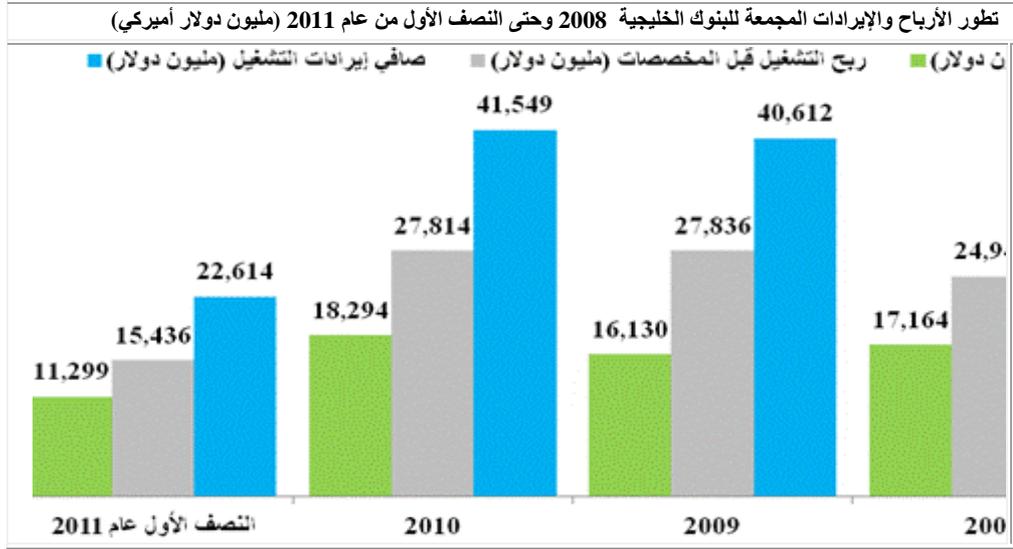
المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك الخليجية.

## 2-2-2- الأرباح التشغيلية للبنوك الخليجية قبل مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض

قيمة الاستثمارات :

وفي تحليل لتطور الأرباح التشغيلية للبنوك الخليجية ، يتبين أن القطاع تمكن من تحقيق نمو في الأرباح التشغيلية قبل مخصصات الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات خلال عامي 2008 و2009، وذلك على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة التي عانى منها القطاع خلال الفترة نفسها بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض وتراجع حجم النشاط الاقتصادي. ارتفعت الأرباح التشغيلية (قبل خصم المخصصات) للبنوك الخليجية خلال عامي 2008 و2009 بنسبة 8% و 12% لتصل إلى 25 مليار دولار أميركي و27.8 مليار دولار أميركي على التوالي. أما خلال عام 2010، لم يشهد ربح التشغيل قبل المخصصات أي نمو واستقر عند نفس مستويات عام 2009، بينما ارتفع بنسبة 12% خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010 والتي جاءت بمعظمها من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 7% ، مما يعكس التطور الإيجابي في البيئة التشغيلية للقطاع وارتفاع حركة القروض على الرغم من انخفاض هامش الربح نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة التي وصلت إلى أدنى مستوياتها.

شكل (5)



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك الخليجية.

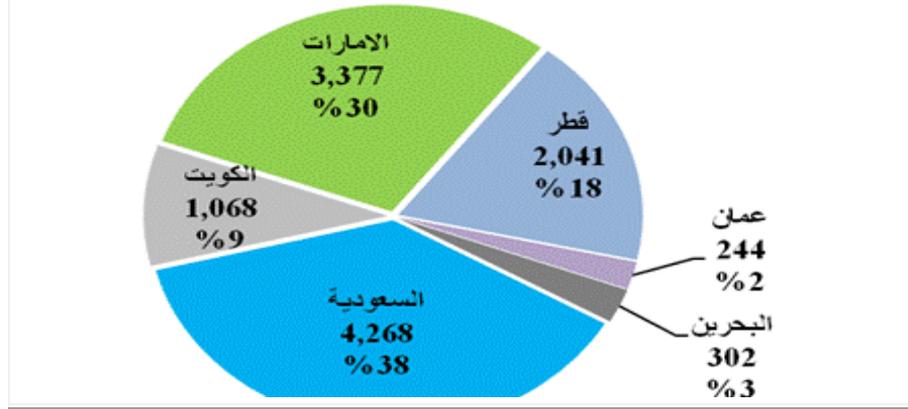
2-2-3 - توزيع أرباح البنوك الخليجية على الدول :

يتبين من نتائج النصف الأول من عام 2011، أن حصة البنوك السعودية من الأرباح المجمعة لقطاع البنوك الخليجية هي الأعلى عند مستوى 38% أو ما يعادل أرباح قدرها 4.3 مليار دولار أمريكي، تليها البنوك الإماراتية بحصة 30% بإجمالي أرباح قدرها 34 مليار دولار أمريكي. أما البنوك الكويتية فقد بلغت حصتها 9.5% أو ما يعادل 1.1 مليار دولار أمريكي في حين بلغت حصة البنوك القطرية 18% بأرباح بلغت حوالي 2 مليار دولار أمريكي .

شكل (6)

توزيع صافي الربح للبنوك الخليجية خلال النصف الأول من عام 2011 (مليون دولار أميركي)

صافي ربح النصف الأول من عام 2011 (مليون دولار أميركي)



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك الخليجية

-4-2-2 مخصصات خسائر الائتمان والانخفاض في قيمة الاستثمارات:

شكل (7)

مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة للبنوك الخليجية منذ عام 2006 وحتى النصف الأول من عام 2011						
النصف الأول عام	2010	2009	2008	2007	2006	(مليون دولار أميركي)
2011	(2,070)	(4,081)	(1,980)	(704)	(322)	الإمارات
	(671)	(2,645)	(1,396)	(860)	(620)	السعودية
	(953)	(1,948)	(3,388)	(733)	(706)	الكويت
	(209)	(347)	(332)	(82)	(30)	قطر
	(101)	(303)	(332)	(102)	(49)	البحرين

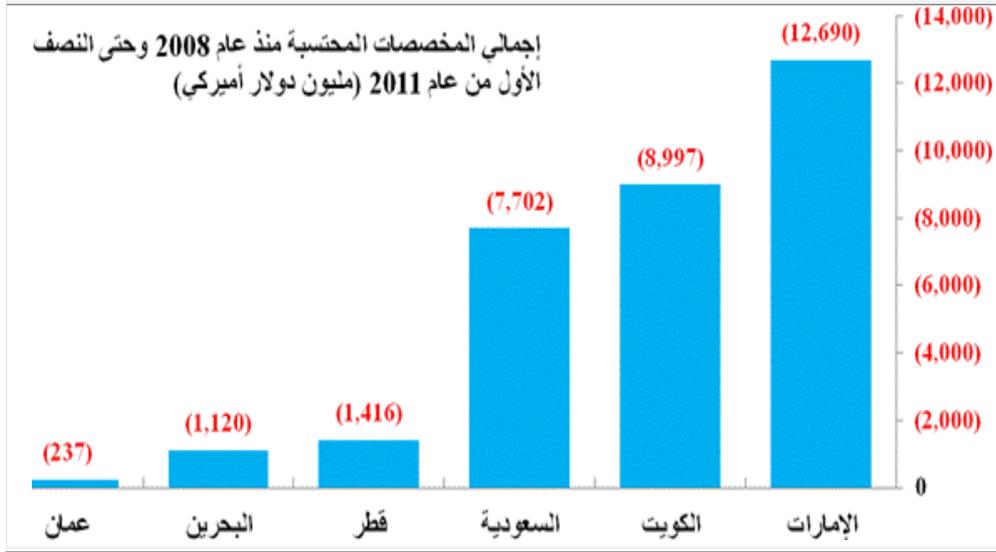
عمان	(7)	(25)	(104)	(83)	-	(60)
الإجمالي	(1,735)	(2,506)	(7,532)	(11,252)	(9,324)	(4,064)
إجمالي المخصصات المحتسبة من قبل البنوك الخليجية منذ عام 2008 وحتى النصف الأول من عام 2011						

تعتبر الفترة الممتدة منذ عام 2008 وحتى النصف الأول من عام 2011، فترة حجز المخصصات من قبل البنوك الخليجية حيث بلغ إجمالي المخصصات المتراكمة خلال تلك الفترة حوالي 32 مليار دولار أميركي. كانت الحصة الأكبر للبنوك الإماراتية حيث بلغت إجمالي المخصصات حوالي 13 مليار دولار أميركي في حين جاءت البنوك الكويتية ثانية بمخصصات بلغت 9 مليارات دولار أميركي. أما قطاع البنوك السعودية الذي يعتبر الأكثر ربحية بلغت مخصصاته 7.7 مليار دولار أميركي.

أما خلال النصف الأول من عام 2011، انخفضت إجمالي المخصصات بنسبة 13% لتصل إلى 4.1 مليار دولار أميركي وبالرغم من ذلك، فهي تعتبر عالية مقارنة مع معدلاتها التاريخية. أكثر من نصف تلك المخصصات كانت من نصيب البنوك الإماراتية التي لا تزال تعاني من تدهور جودة أصولها حيث بلغت مخصصاتها 2.1 مليار دولار أميركي تلتها البنوك الكويتية بإجمالي مخصصات بلغت 953 مليون دولار أميركي. استطاعت البنوك السعودية الحد من مخصصاتها بنسبة 44% لتصل إلى 671 مليون دولار أميركي وذلك نتيجة البيئة التشغيلية الجيدة والنمو في معظم القطاعات الإنتاجية مما انعكس إيجابياً على جودة أصول القطاع. في الكويت تم حجز مخصصات كافية للقروض المتعثرة من قبل شركات الاستثمار ولم تعد تشكل خطراً على النظام المصرفي ولكن قطاع الاستثمار لا يزال يتعرض إلى مخاطر التذبذب في أسواق المال العالمية وندرة الفرص الاستثمارية المحدية في السوق المحلي مما يعرضه لمزيد من مشاكل السيولة.

#### شكل رقم (8)

إجمالي المخصصات المحتسبة من قبل البنوك الخليجية منذ عام 2008 وحتى النصف الأول من عام 2011



المصدر : بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك الخليجي.

## 2-2-5- توقعات أرباح عام 2011:

من المتوقع أن تبلغ أرباح البنوك الخليجية خلال عام 2011 حوالي 21 مليار دولار أميركي وبمعدل نمو نسبته 15% مقارنة مع عام 2010 وبالتالي تخطي الأرباح القياسية التي تحققت في عام 2007 عند مستوى 20 مليار دولار أميركي مدفوعة بنمو صافي أرباح التشغيل قبل احتساب المخصصات بالرغم من استمرار البنوك في سياسة حجز المخصصات والنمو في محفظة الائتمان والودائع الحكومية والخاصة.

إن التوجه العام لقطاع البنوك هو نحو بيئة تشغيلية مستقرة مدفوعة بالإفناق الحكومي والنمو الاقتصادي في حال بقيت أسعار النفط مرتفعة ( فوق الـ 80 دولار للبرميل) وخصوصاً بعد إعادة هيكلة معظم الديون المتعثرة وحجز المخصصات الكافية لها.

من خلال هذه الدراسة البسيطة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي يتضح جلياً أن هذه المنطقة تمتلك نظاماً بنكياً قوياً و مستمراً، أثبت مناعة واضحة في وجه أعتى الأزمات المالية العالمية و حقق وجوداً قوياً

في الساحة العالمية و استطاع أن يحافظ على متانته و قوته، كما أثبت أنه من أكثر القطاعات الاقتصادية الجاهزة لمواكبة الفرص المتاحة.

### الخاتمة :

يدخل العالم الألفية الثالثة في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي الذي انبثق عن نتائج جولة الأوروغواي وقيام منظمة التجارة العالمية، ولعل أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق المعلومات و التجارة السلعية والخدمة والاستثمارات الخارجية، والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة تمتد بين كافة أطراف العالم، وسيكون لمن يمتلك مقومات التقدم التقني والرأسمالي القدرة على دخول هذا النظام والاستفادة منه .

تجلى ذلك خاصة وبكل وضوح في تجربة دول مجلس التعاون التي أعطت أكبر نسبة إلى القطاع الخاص، لكن بدراسة محكمة نتج عنها نظاما قويا قادرا على تخطي أعنف الأزمات.

وقد أثبتت تجربة خصخصة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أن النظام البنكي الكفاء هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتسيير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الكلي.

### المراجع:

- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2004.

- مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- فالخ أبو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.
- طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة البنوك الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.
- المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، بدون سنة نشر.
- محسن أحمد الخضيرى، خصخصة المصارف و البنوك، مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، القاهرة، 2009.
- منير إبراهيم الهندي، أساليب و طرق خوصصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث و الدراسات، القاهرة، مصر، 1995.
- محمد محمود يوسف، إعادة هيكلة و خصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2007.
- مواقع الانترنت:

<http://www.alamuae.com/uae>  
[www.arabfund.org](http://www.arabfund.org)  
<http://www.arab-api.org>  
[www.menafn.com](http://www.menafn.com)  
[www.alwasatnews.com](http://www.alwasatnews.com)  
<http://www.kamconline.com>  
[www.uabonline.org](http://www.uabonline.org)